مؤشرات القرب من الاسلام في الدول المختلفة

نُشرت في الأعوام الأخيرة إحصائيات عن دراسة عن مدى قرب دول العالم المختلفة من تطبيق مبادئ الاسلام. وكان آخر هذه الإحصائيات عن عام 2017 في موقع
http://islamicity-index.org/wp/latest-indices/
وقد كانت نتائج الدراسة أن احتلت نيوزيلاندا المرتبة الأولى تليها هولندا ثم السويد ثم ايرلندا. وقد احتلت بريطانيا المرتبة 11 والولايات المتحدة المرتبة 19 وقد كان أول بلد مسلم وهو ماليزيا في المرتبة 43 وأول بلد عربي وهو الامارات العربية المتحدة في المرتبة 47 ثم قطر في المرتبة 49 وجاءت الأردن في المرتبة 77 وتركيا 81 والمملكة العربية السعودية 88 ومصر 130 والعراق 141. ويشير موقع الدراسة إلى ما نسب إلى الشيخ محمد عبدة بقوله "أنه وجد الإسلام في الغرب ولم يجد مسلمين، بينما وجد في مصر مسلمين ولم يجد الإسلام".
سنحاول دراسة مدى صدق العوامل التي اعتمدت عليها الدراسة وفيما إذا كانت فعلا تمثل مبادئ الإسلام.
اعتمدت الدراسة على أربع مؤشرات هي:

1- الاقتصاد و2- الحوكمة والقضاء و3- الحقوق السياسية وحقوق الإنسان و4- العلاقات الدولية.

وسنبين في حلقات تفاصيل كل واحدة من هذه المؤشرات ومدى صدقية كل مؤشر.

المؤشر الأول: الإقتصاد:

كان تسلسل الدول الاسلامية في هذا المؤشر أفضل من المعدل الكلي المشار إليه أعلاه. فقد كان تسلسل ماليزيا 24 يليها دول الخليج بسبب الرفاه الإقتصادي فيها حيث احتلت الإمارات العربية المتحدة التسلسل 29 والبحرين 38 وقطر 40 وعمان 48 والكويت 53 والمملكة العربية السعودية 64 ثم تركيا 82 بينما احتلت السودان المرتبة 149 واليمن 152.

ويشمل هذا المؤشر 11 موضوعًا هي:

1- الفرص الاقتصادية والحرية الاقتصادية بما فيها المساواة بين الجنسين في تلك الفرص والتنظيم الاقتصادي وسهولة القيام بالعمل التجاري والحرية الاقتصادية وحرية التجارة وحرية السوق.
2- المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية ومستوى صرف الدولة على التعليم والمساواة في التعليم ومدى فاعلية نظام التعليم والمساواة في الرعاية الصحية ومستوى تقديم الخدمات الصحية.
3- توفير فرص العمل والمساواة في اختيار العاملين بما فيها التعيينات وحرية العمل.
4- حقوق التملك وحرمة الخصوصية والتعاقد.
5- منع الفساد بالرجوع إلى معامل الشفافية العالمي ومدى التحرر من الفساد.
6- مساعدة الفقراء وتقديم دعم المتطلبات الإنسانية الرئيسية بما فيها محاولات القضاء على الفقر، ومؤشر معامل المساعدة العالمي ومساعدة الغرباء والتبرعات المالية ومقدار الزمن المرصود فعلاً للمتطوعين.
7- الضرائب والمعونة الاجتماعية بما فيها نسبة العبء الضريبي من الناتج المحلي والريع الضريبي و الإعانات الاجتماعية.
8- نظام الرعاية الاجتماعية وحرية الاستثمار والحرية الاقتصادية ومؤشر خطورة السوق الاقتصادي و حرية النقد.
9- التمسك بالاقتصاد الاسلامي بما فيها غياب الربا ونسبة الربح المقرر من البنك المركزي ونسبة أرباح القروض في البنوك التجارية.

10- الازدهار الاقتصادي ويشمل مؤشر الاقتصاد الماكروي واستقرارية الاسعار والأداء الاقتصادي.
11- العدالة الاقتصادية وتعني مستوى توزيع الدخل.

ويلاحظ أن هذه المؤشرات تستند إلى قياس المؤشرات الإقتصادية وفق النظام الرأسمالي مع وجود مؤشرات جيدة للحد من التباين الطبقي ومساعدة الفئات الفقيرة وتأخذ بعين الاعتبار تحريم الربا في الاسلام، لكنها تهمل أي مؤشر مباشر عن الاحتكار واستغلال الرأسماليين الكبار والشركات المتعددة الجنسيات وتدخل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية في سياسات الدول. كما أنه ليس هناك مؤشر عن مدى تأثير الإعلام في ترويج البضائع وتسويق الأدوية من خلال أبحاث علمية كاذبة ورمي الحبوب والمنتجات الغذائية في البحر للمحافظة على الأسعار. كما أن صرف الأموال في تنمية العنف والجريمة من خلال الأفلام ليس له مؤشرات.
إن المؤشر الاقتصادي هذا يتعلق بوضع الدول ولا يتطرق إلى أي مؤشر اقتصادي يتعلق بتصرف الأفراد.
إن تسلسل التقييم الحالي للدول المختلفة فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي هذا سوف يتغير إذا أخذت هذه العوامل بالاعتبار. ورغم أن الدول الإسلامية سوف تبقى وفق هذا المؤشر متدنية الأداء، إلاّ أن التقييم العام سوف يغير تسلسل كثير من الدول.

<u>المؤشر الثاني</u>

المؤشر الثاني في مدى قرب دول العالم المختلفة من تطبيق مبادئ الاسلام هو الحوكمة والقضاء. وقد احتلت الدول الاسلامية في هذا المؤشر: الإمارات العربية المتحدة إحتلت المرتبة 40 وقطر 43 وماليزيا 49 وعمان 53 والأردن 61 والمملكة العربية السعودية 66 وتركيا 81 والعراق 144 وليبيا 151.
أول متطلبات هذا المؤشر هي 1- نزاهة القضاء وتعنى باستقلالية القضاء وعدم تحيز المحاكم ونزاهة النظام القضائي وحق حماية التملك وقوة فرض قانونية العقود وأنظمة خدمة بيع العقارات والكلفة التجارية للجريمة ومعامل التدخل العسكري بفرض القانون والعملية السياسية وكفاءة أجهزة الشرطة في فرض القانون.
2- معامل الادارة ويعنى هذا العامل بالإدارة الحكومية ومستوى الصعوبات فيها والأداء الحكومي وإمكانية التوجيه وكفاءة الموارد وإمكانية بناء الإجماع والتعاون الدولي وإدارة المصادر الطبيعية والمصادر الناضبة وحماية حقوق الحيوان وصحة البيئة ونوعية الهواء والمصادر المائية والمصادر الطبيعية المنتجة والتنوع البيولوجي والتوطين والطاقة المتجددة.
3- حوكمة الحكومة ويشمل مؤشر صوت الناخب والمسؤولية تجاهه ومؤشر الاستقرار السياسي والخلو من العنف ومؤشر نوعية النظام ومؤشر سيادة القانون ومؤشر التحكم بالفساد.
4- التصورات حول الحكومة وتشمل الإجراءات لحماية البيئة والثقة بالحكومة الوطنية والجهود للتعامل مع الفقراء.
ويلاحظ أنه وفق هذا المؤشر، فإن أداء بعض الدول الاسلامية كان لا بأس به، لكن لا يزال البعض الآخر في مؤخرة الدول بشكل عام.
العدل في الدول الغربية يسير في معظم الأحوال، لكن هناك له محددات. فالتعامل فيما يتعلق بالسيطرة الصهيونية على الإعلام واتهام كل من يرفع صوته ضد تلك السيطرة بمعاداة السامية، مناف للعدل.
كما يلاحظ من هذا المؤشر أن مفهوم العدالة المقصودة هنا محدود داخل الدولة. فليس هناك مؤشر لمدى تعامل الدولة مع غيرها من الدول هل التعامل عادل أم لا. وعلى ذلك فالدول الاستعمارية لا يعنيها أن تعتدي على شعوب أخرى فذلك لا يدخل ضمن هذا المؤشر. وهل

القضـاء يسـاوي بين القضـايا التي ترفع إليه من متخاصـمين داخل الدولة أم متخاصـمين بعضـهم داخل الدولة وبعضهم خارجها؟
كما أنه ليس هناك ما يشير إلى عدالة الفرد الشخصية مثلا بينه وبين غيره أو ضمن أسرته أو مع أقرانه وأقربائه لأن هذا المؤشر يركز على العدل في المجتمع وليس للفرد. ولا يأخذ هذا المؤشر بالاعتبار التمييز العنصـــري من قبل الأفراد والجماعات نتيجة اختلاف لون البشـــرة أو تجاه الوافدين من بلد آخر أو غير ذلك.
وعلى ذلك فإن هذا المؤشر قاصر ولم يبلغ درجة العدل في قوله تعالى : **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَئَانُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ [سورة المائدة:8].**

المؤشر الثالث
المؤشر الثالث فهو الحقوق السياسية وحقوق الإنسان. وفق هذا المؤشر احتلت ألبانيا المرتبة 52 وماليزيا 71 وتركيا 79 والامارات العربية المتحدة 85 والكويت 94 والأردن 109 والمملكة العربية السعودية 110 والعراق 140 والسودان 147
ويشمل 1- التطوير الإنساني ومؤشره هو معامل تطوير الانسان و 2- الحقوق المدنية والسياسية بكلا نوعيها المدنية والسياسية و3- حقوق المرأة بما فيها من نسبة المقاعد النسائية في البرلمان ونسـبة النسـاء إلى الرجال و 4- الديمقراطية الكلية ومؤشـره هو معامل الديمقراطية الكلية و5- التصورات للعيش الكريم وتشمل مستوى المعيشة ومدى الأمن والسلامة وحرية الاختيار والرضا العام عن الحياة.
ويلاحظ في هذا المؤشـر أنه لم يفصّـل في حقوق المرأة كما يعرضـها الاسـلام وخاصـة حقوق رعاية المرأة على الرجال إن كانت أمًّا أو زوجة أو بنتًا أو أختًا أو غير ذلك بل يشـير فقط إلى نسبة مقاعد النساء في البرلمانات وكأن ذلك هو المؤشر الرئيس لتكريم الإسلام للنساء. كما أن هذا المؤشر لم يتطرق إلى صدق تمثيل ممثلي الشعب لمن انتخبهم.
والحق يقال أن الدول الاسـلامية فعلا مقصـرة في الحقوق المدنية والسـياسـية ورعاية الفرد في المجتمع ، لذلك فإن الدول الاسلامية فعلا ليست في المقدمة.

المؤشر الرابع
المؤشـر الرابع في مدى قرب دول العالم المختلفة من تطبيق مبادئ الاسـلام فهو معامل العلاقات الدولية، وقد احتلت ألبانيا وفق هذا المؤشـــر المرتبة 12 وماليزيا 48 والامارات العربية المتحدة 95 وتركيا 96 والأردن 114 والمملكة العربية السعودية 132 والسودان 146 والعراق 151
ويشـمل هذا المؤشـر 1- العولمة بما فيها من مؤشـر العولمة الاقتصـادي والمحددات ومؤشـر العولمة الاجتماعي وإمكانية التواصـل الشـخصـي وحرية سـريان المعلومات ومدى التقارب الإجتماعي وحرية إقامة وتنقل الأجانب ومؤشر العولمة السياسي. و2- الجيش والحروب بما فيها مؤشر معامل العسكرية.
ويلاحظ في هذا المؤشر أنه ينظر، دون الإفصاح الصريح، إلى العولمة من واقع المنظور الغربي وهو تفوق الأقوى بفرض مصـالحه وتقاليده دون احترام لتقاليد وأعراف الآخرين. فليس هناك ما يشـير إلى احترام تقاليد الآخرين وخصـوصـيات لغاتهم وأديانهم وعاداتهم. كما أنه لا يشـير إلى مدى تطبيق المعايير الانسـانية خارج حدود البلد كالإتجار بالبشـر من خارج حدود البلد وتجارة نقل الأعضـاء من بلاد أخرى ومدى عدالة الحرب التي تشـن ومدى سـلامة التصـويت في الأمم المتحدة تجاه القضايا الدولية العادلة.
بهذا تنتهي المؤشـرات الأربعة في الموقع المذكور وسـنضـيف في مؤشـرين لم يدرجا في تقييم القرب من مبادئ الاسلام

المؤشران الغائبان

نرى أن تلك المؤشرات ناقصة ولذلك نرى إضافة مؤشرين آخرين.

يبدو أن الفرق بين تعاليم الاسلام وما تنهجه المجتمعات غير الاسلامية الحديثة ولم يؤخذ في هذا التقييم بالاعتبار هما مؤشران: الأول يتعلق بالعلاقات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة وذوي القربى والأرحام. والمؤشر الثاني هو الطعام والشراب. وسوف لن نتطرق إلى مستوى الدول المختلفة في هذين المؤشرين لأنه ليس لدينا بيانات كافية ، لكننا سوف نشير إلى بعض البيانات عن دول مختلفة فيما يتعلق ببعض جوانب الحياة والعلاقات الاجتماعية التي يحرص الإسلام على العناية بها وهي متأخرة أو مهملة في الحياة العصرية في المجتمعات الغربية أو المجتمعات غير الاسلامية بشكل عام.

المؤشر الخامس : العلاقات الاجتماعية

الأسرة

علاقة ما قبل الزواج – تربية الأطفال – رعاية كبار السن – صلة ذوي الأرحام

العلاقة ما قبل الزواج

تعتبر العلاقة الجنسية ما قبل الزواج طبيعية في معظم المجتمعات غير الاسلامية. وكأن تعريف الزواج بأنه عقد مدني يسجل في الدوائر المختصة لتثبيت الحقوق المادية هو المعني وليس كما عرفه الله تعالى بأنه (ميثاقًا غليظًا). لذلك فإن النسبة تقرب من 100% من أفراد بعض المجتمعات الغربية يتعاطون الجنس قبل الزواج الذي يعتبره الاسلام زنا محرم.

في استبيان لأشخاص غربيين بين سن 20 و 59 عن عدد الأشخاص الذين جرى معهم اتصال جنسي خلال فترة حياتهم كان العدد بالمتوسط 6 للنساء و 7 للرجال. وفي هذه الإحصائية كان 5% من الرجال قد أجرى اتصال مع أكثر من 99 امرأة.

الخيانة الزوجية

في استبيان عن الخيانة الزوجية لنساء متزوجات كانت نسب الذين اعترفوا بذلك (بالطبع فإن النسبة الفعلية أكبر من ذلك) كانت 56% في تايلند و 46% في الدانمارك و45% في إيطاليا وألمانيا 43 في فرنسا و41% في النرويج و 40% في بلجيكا و39% في اسبانيا و 36% في بريطانيا وفنلندا كما ورد في بعض المواقع

غياب أحد الوالدين في الأسرة

نتيجة الإنجاب قبل تسجيل الزواج نشأت عوائل من أحد الوالدين مع الأطفال أو نتيجة الطلاق. الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين في الولايات المتحدة تضاعفت نسبة العدد بمقدار 3 أضعاف منذ عام 1960. وحسب إحصاء 2016 فإن 27% من الأطفال تحت 18 سنة يعيشون مع والد واحد. 80% من هؤلاء يعيشون مع أمهاتهم فقط. 23% من الأطفال الأمريكان يكبرون بدون أن يعرفوا من هم آباءهم.

في كندا 22.8% من الأطفال بين سن 10-14 سنة يعيشون مع أسرة فيها أحد الوالدين. ومن المتوقع أنه بين عامي 2025 و 2030 تكون نسبة الأطفال الذين يرعاهم أحد الوالدين فقط كالآتي:

في نيوزيلاندا 40% وفي استراليا 31% وفي الولايات المتحدة 27% وفي ألمانيا 18%. وذلك نتيجة الحمل قبل الزواج أو انفصال الزوجين.

الشذوذ الجنسي

نشرت بعض المواقع أن نسب الشاذين جنسيا في الولايات المتحدة يتراوح بين 3-8% . وتبلغ النسبة في ولاية كولومبيا 10% وتبلغ النسبة في بريطانيا 1.5% وكندا 1.2% وهولندا 3%

الطلاق

تشير الإحصائيات إلى أن نسب الطلاق إلى الزواج بارتفاع. فهي تبلغ 61% في بلجيكا و 55% في فرنسا و 44% في الاتحاد الأوربي و 46% في الولايات المتحدة.
ولكن مع الأسف فإن النسبة في الدول الاسلامية في ازدياد أيضا حيث تبلغ 42% في الكويت و33% في قطر و25% في الأردن وتركيا و21% في المملكة العربية السعودية.

رعاية كبار السن

في غالب المجتمعات الغربية تضمحل علاقة الفرد مع أسرته بعد بلوغه سن 18 سنة. وإذا ما بلغ الوالدان أو أحدهما الشيخوخة كان عيشهما أو أحدهما منفردين وفي كثير من الأحيان اللجوء إلى دور رعاية المسنين بحيث تلجأ الدول إلى الرعاية بدل الأسرة.

المؤشر السادس (مؤشر غائب):

أما المؤشر السادس الذي لم يؤخذ بالاعتبار فهو مؤشر الطعام والشراب

إدمان الخمور

تبلغ نسبة متعاطي الخمور نسبة تقرب من 100% لكن نسبة مدمني الخمور في روسيا البيضاء 17.6% وفي روسيا 15.1 وفي فرنسا واستراليا 12.2 وفي ألمانيا 11.8%% وفي سويسرا 10.7% وفي اليابان 7.2%
والنسبة عالية في بعض الدول الاسلامية حيث تبلغ 4.3% في الإمارات العربية المتحدة و 2.7% في السودان و 2% في تركيا.
ويقدر عدد الذين يعانون من الإدمان على الخمر 4.9% من سكان العالم (240 مليون شخص) بنسبة 7.8% من الرجال و 1.5% من النساء

التدخين

ويقدر عدد المدخنين ب 22.7% (ما يعادل مليار شخص) من سكان العالم بنسبة 32% للرجال و 7% للنساء. وتقدر نسبة الوفيات بسبب التدخين ب 11% للرجال و 7% للنساء

الإفراط في الاستهلاك

ليس من السهل تقييم نسب الإفراط في استهلاك الطعام أو الافراط في الاستهلاك بصورة عامة، لكن الظاهرة واضحة دون أدنى شك في المجتمعات الغربية وللأسف هي عالية أيضا في المجتمعات الاسلامية التي أنعم الله عليها بنعمة الغنى نتيجة توفر النفط.
لكن استهلاك لحم الخنزير يعطي مؤشرًا على استهلاك بعض المجتمعات.

لحم الخنزير

يبلغ استهلاك صربيا من لحم الخنزير حوالي 50 كيلو غرام في السنة للفرد الواحد وفي الولايات المتحدة حوالي 30 كيلو غرام.
ليس هناك أي مؤشر إلى استهلاك الدول المختلفة لما هو حلال وما هو حرام من المأكل والمشرب في الإسلام

الخلاصة:

يتبين من المؤشرين الأخيرين أن ادعاء تفوق الدول الغربية على الدول الاسلامية بمؤشرات القرب من الإسلام غير دقيق. صحيح أن الدول الغربية تتفوق على الدول الإسلامية بالمؤشرات الأربعة الأولى التي تضمنتها الدراسة المشار إليها، لكن أي دراسة موضوعية بأخذ بالاعتبار المؤشرات الستة ستبين أن تسلسل الدول في قربها من مبادئ الاسلام ستكون مختلفة عن ما قدمته الدراسة.
ندعو إلى دراسة أكثر دقة وأن تستمر الدراسة لسنوات عديدة لمعرفة اتجاهات التغيرات وأن يهتم المسؤولون في الدول الآسلامية بالعناية بالمؤشرات التي تتخلف بلادهم فيها والله الموفق.